يقوم ببيع ابناء شعبه (جيروزاليم بوست ، ١٩٨٧/٦/٥).

كذلك لاقت المبادرة معارضة من قبل تيار ديني معاد للصهيونية، وهو حركة ناتوري كارتا، التي لا تعترف بوجود دولة اسرائيل الصهيونية. وقال زعيمها، الحاخام موشي هيرش: «لقد أوضحت لسنيوره لماذا ينبغي عليه التراجع عن مبادرته. فقدمت مثلاً على اللقاء الذي تم سنة ١٩٢٤، بين حاخام اغودات يسرائيل، حاييم روزنفلد، وبين الشريف حسين في عمان. وفي ذلك اللقاء، قال المتدينون الورعون للشريف حسين: ليس لنا نوايا سياسية، وكل ما نرغب فيه هو العيش بسلام مع جيراننا العرب، وتأدية الفرائض السماوية. ومع مرور الايام، اتضح ان اغودات يسرائيل تحولت نحو الفكرة الصهيونية أكثر من الاحزاب الصهيونية ذاتها. أما اذا كان [سنيوره] يرغب في الاهتمام بمصالح عرب القدس، فما عليه سوى تشكيل قائمة عربية تخوض معركة انتخابات لبلدية عربية مستقلة» (معاريف ، ١٩٨٧/٦/١٤).

كذلك رفضت «القائمة التقدمية للسلام» مبادرة سنيوره، من وجهة نظر خاصة بها أيضاً، حيث قال عضو الكنيست محمد ميعاري: «لا معنى للقيام بافعال جزئية في ظل غياب حل شامل يفي بمتطلبات الشعبين. والمشكلة ليست مشكلة القدس، وانما المؤتمر الدولي» (هآرتس ، ١٩٨٧/٦/١١).

المبادرة ومناقشات الكنيست

استجاب الكنيست الاسرائيلي لطلبات سبع كتل برلمانية، وأجرى نقاشاً موسعاً حول مبادرة سنيوره بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٠. وقد كشفت المناقشات عن التضارب في وجهات النظر وكانت تعبيراً للمواقف التي طرحت خارج الكنيست من جانب التيارات السياسية المختلفة. وفي هذا السياق، قال عضو الكنيست ايهود اولمرت (ليكود): «انني سعيد جداً لأن مواطناً عربياً من القدس الشرقية قرر المشاركة في انتخابات مجلس بلدية القدس الموحدة». وأضاف: «ان خطوة سنيوره تعبر عن الحالة النفسية السائدة في أوساط معينة في القطاع العربي، التي توصلت، تدريجياً، الى الاعتراف بأن السيطرة الاسرائيلية على [الضفة الغربية] والقدس هي مسألة دائمة». بينما عبر عن موقف مغاير عضو الكنيست نائب وزير الخارجية، روني ميلو، اذ قال: «لا ينبغي على دولة عاقلة السماح لشخص ينتمي الى منظمة تسعى الى تدميرها بالجلوس في مؤسسة رسمية مثل بلدية القدس» (هآرتس ، ١٩٨٧/٦/١١). بينما قال عضو الكنيست شيفح فايس (المعراخ): «ان كلاً من الليكود واليسار لا يعتزم الموافقة على مبادرة سنيوره ـ كل لأسبابه ـ لأن لا أحد منهما يريد رؤية دولة ثنائية القومية. ولهذا، لا مفر من تقسيم البلاد، وفقاً لبرنامج المعراخ السياسي» (المصدر نفسه).

تعليق المبادرة

في بحر هذا النقاش العاصف، بين التأييد والرفض لمبادرة سنيوره داخل المجتمع في إسرائيل، أعلن سنيوره عن تأجيل اعلان ترشيحه لانتخابات مجلس بلدية القدس، الى ما بعد قيامه باستشارة خبراء في القانون الدولي، في كل من اوروبا والولايات المتحدة. وقال: «أرغب في استيضاح الجانب القانوني في المبادرة ازاء احتمال تشكيلها اعترافاً بالسيادة الاسرائيلية على جزءي المدينة». وأكد ان بيان م.ت.ف. الذي يرفض فكرة المشاركة في انتخابات مجلس بلدية القدس من قبل قائمة عربية، كان معتدلاً، وانه استمد من لهجة البيان تشجيعاً معيناً، لعدم تضمنه أي تنديد شخصي به، وان المنظمة تدأب، في الوقت الراهن، على دراسة المبادرة بشكل جدي (معاريف ، ١٩٨٧/٦/١٢).

وتأكيداً لحجم الجدل الذي اثارته المبادرة، قال أحد الصحفيين: «لقد نجحت مناورة سنيوره... فما أن أعلن عن عزمه على النظر في امكان خوض معركة انتخابات مجلس بلدية القدس، بعد سنتين، حتى بات الكنيست يناقش سبعة اقتراحات عاجلة على جدول أعماله حول أبعاد هذه المبادرة. فرئيس بلدية القدس والقائم بأعمال رئيس الحكومة ورئيس كتلة الليكود في الكنيست وحركة راتس بدأوا جدلاً عنيفاً حول ما اذا كان ذلك في مصلحة اليهود أم لا... بل أكثر من ذلك، لقد تسببت تلك المبادرة بخلق خلاف داخل المعسكر اليهودي. ففي فرع